حزيران 2020 العدد رقم 55

ملخص سياسة عامة

LCPS المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

من أجل نظام ضريبي فعّال وعادل وشامل

كريم ضاهر

أنجز ملخّص السياسة هذا بدعم من سفارة هولندا في لبنان. الآراء الواردة فيه لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الجهة المانحة.

عن الكاتب
كريم أ. ضاهر هو محام بالإستئناف في نقابة محامي بيروت، وأستاذ محاضر في قانون الضرائب في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف. وهو عضو في اللجنة التشريعية لنقابة المحامين في بيروت وممثل لها في بعض اللجان النيابية، ورئيس الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين (ALDIC) وأحد مؤسسيها. شارك ضاهر في محاضرات وندوات ومؤتمرات وحلقات دراسية حول الضرائب والمالية العامة في لبنان والعالم وله عدة مؤلفات وكتب ودراسات في هذين المجالين (منها كتاب Les Impôts au Liban) كما وإقتراحات ومشاريع قوانين. وهو حائز على إجازة في الحقوق الفرنسية وماجيستير في قانون الأعمال والضرائب ودبلوم في المالية العامة من جامعة باريس 2 (ASSAS)، وإجازة لبنانية في الحقوق ودبلوم دراسات معمقّة في القانون الخاص من جامعة القديس يوسف (USJ) في بيروت، كما وشهادة تخصص في العلوم المالية من المعهد العالي للأعمال (ESA/ESCP) في بيروت.

ملخّص تنفيذي

تقترح خطة التعافي المالي التي تبنّتها الحكومة اللبنانية في 30 نيسان 2020 برنامجاً شاملاً يهدف إلى حل المشاكل ذات الصلة بالاقتصاد الكلي والمشاكل المالية والمؤسسية المتجذّرة. وضمّت الخطة وعداً من مجلس الوزراء باستعادة الثقة، وتعزيز النمو الاقتصادي، والنهوض بنظام مالي سليم، وتحقيق الاستدامة على الصعيد المالي وخدمة الدين.

بشكل محدّد أكثر، تهدف الحكومة إلى معالجة الاختلالات المالية والضريبية، وتقليص العجز في الحساب الجاري، ووضع الدين العام على مسارٍ هبوطي صارم من خلال زيادة الموارد المالية وتحسين الامتثال الضريبي، الى جانب أمور أخرى. ولهذه الغاية، تقترح توسيع الوعاء الضريبي وتحسين عملية تحصيل الضرائب من خلال العديد من الإجراءات العامة، فضلاً عن مراجعة الإعفاءات والحوافز الضريبية.

غير أنّ الخطة فشلت في معالجة مسألتين رئيسيتين: أولاً، لم تصحّح الثغرات الموجودة في الحوافز والإعفاءات الضريبية التي لم تفلح في تشجيع الاستثمارات، علماً أن هذا هو الهدف المرجو منها ولم تحققه على مرّ السنين. ثانياً، فشلت الخطة في تبنّي إصلاحات من شأنها زيادة الإيرادات الضريبية.

أعلنت حكومة حسان دياب في خطتها عزمها تنفيذ إصلاح شامل للنظام الضريبي واعتماد إطار شمولي لضريبة الدخل. لكن بدلاً من الشروع في مراجعة متعمّقة وتعديل النظام الضريبي القائم الذي أصبح متقادماً، تطرح الخطة الإجراءات نفسها التي كانت موجودة أصلاً، حيث تنطوي على زيادة الشرائح والنسب المئوية على الضرائب المُجدولة الحالية وبعض الضرائب والرسوم غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة.

وبما أن لبنان يجد نفسه في وضع غير مستقر، فمن غير المرجح أن تتحقق عمليات بناء القدرات والإصلاحات الشاملة ما لم يتحقق مستوى معين من الاستقرار المالي والتنمية. ومع ذلك، لا شيء يمنع الحكومة من إصلاح النظام الضريبي بحيث يصبح شاملاً وعادلاً وفعالاً. ولهذه الغاية، ينظر ملخص الساسة العامة هذا في الحوافز الضريبية والإعفاءات الضريبية ذات النتائج العكسية المعمول بها حالياً، وتوصي بإصلاحات ضريبية بناءً على بعض عناصر خطة التعافي المالي الصادرة عن الحكومة.

تعديل الحوافز والإعفاءات الضريبية

في العادة، تعتمد السلطات الحوافز والإعفاءات الضريبية لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية. أما الهدف منها فهو رسم معالم القرارات الإنتاجية والاستهلاكية والاستثمارية التي تتخذها شركات الأعمال. كما أنها ضرورية للمساهمة في تنمية المناطق غير النامية وكذلك تشجيع الأنشطة الاقتصادية في بعض القطاعات والصناعات. وإلى جانب زيادة الإيرادات وإعادة توزيع الثروة، لا بدّ من تصميم السياسات الضريبية التي تضمّ الحوافز والإعفاءات وتقييمها بعناية وفقاً لأهداف رئيسية خشية أن تترتّب عنها عواقب غير مقصودة. علاوة على ذلك، يجب أن تركّز السياسات الضريبية على الفعالية والكفاءة وليس فقط على التكاليف والعائدات. وبالفعل، يجب إجراء تقييم للسبب المنطقي من وراء مثل هذه الإجراءات، وبوجه خاص كيفية تمكّن الحوافز الضريبية، على المدى الطويل، من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لخلق فرص العمل وتعزيز النشاط الاقتصادي.[1] وعليه، قد لا تفي الحوافز الضريبية بأهدافها المعلنة إذا كانت العوامل الأخرى ضعيفة أو غير مستقرة. وبالتالي، وفي بعض الحالات، يوصى بتصحيح أوجه القصور الموجودة أصلاً بدلاً من منح المستثمرين مزايا ضريبية إضافية.

إلى جانب زيادة الإيرادات وإعادة توزيع الثروة، لا بدّ من تصميم السياسات الضريبية التي تضمّ الحوافز والإعفاءات وتقييمها بعناية وفقاً لأهداف رئيسية خشية أن تترتّب عنها عواقب غير مقصودة

في لبنان، لم تفلح السياسات الضريبية التي تتضمن الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، في تحقيق أهدافها. فعلى سبيل المثال، أدّى تخفيض الضرائب على رأس المال (مثل المكاسب وأرباح الأسهم والفوائد على رأس المال، من بين أمور أخرى) بهدف تشجيع الاستثمار المنتج من خلال التمويل الخاص إلى نتائج عكسية على مر السنين. حيث اختار المستفيدون من هذه التدابير، لدى ارتفاع دخلهم المتاح، ادخار دخلهم الإضافي بدلاً من إعادة استثماره في الاقتصاد المنتج، الأمر الذي كان سيؤدي إلى خلق فرص العمل والنمو المستدام. وبالمثل، أدّت سياسة تحفيز النشاط العقاري عن طريق تخفيض رسوم التسجيل والتحويل و/أو الضريبة

1 لكن لا ينبغي تجاهل مسألة الاستثمار الأجنبي الذي يعتمد أيضًا على عوامل أخرى مثل البنية التحتية الجيدة، والبيئة السياسية والاقتصادية المستقرة، والثبات القانوني.

على الأرباح على رأس المال وإعفائها من ضريبة القيمة المضافة إلى فائض في الشقق الشاغرة، وبالتالي إلى أزمة في القطاع. فهذه الشقق لا تتوافق مع نسبة الطلب في السوق لاسيما أن معظم المواطنين عاجزون عن دفع قيمتها العالية. وتستفيد هذه الشقق الفارغة أيضاً من الإعفاء الكامل من الضرائب على الأملاك المبنية. وكان لهذا الوضع تأثير مدمر على النمو الاقتصادي الذي شكّل قطاع العقارات أحد محركاته الرئيسية على مدى العقدين الماضيين.

حوافز ضريبية متقادمة ذات نتائج عكسية

لقد مرّ الزمن على بعض الحوافز الضريبية التي تم سنّها في أواخر الخمسينيات والتي لم تعد تتناسب مع البيئة المتغيّرة. ونذكر من بينها إعفاء المؤسسات التعليمية الدائم من ضريبة الدخل منذ عام 1959[2] حيث كان الهدف في الأصل محو الأمية وزيادة نسبة التسجيل في المدارس بشكل عام. إلا أن تطبيق هذا الإعفاء، بعد محو الأمية، أدى إلى استخدامه بشكل انتقائي ليكون أداة لتوليد المنافع الضريبية والأرباح، مما ساهم في ارتفاع عدد المدارس والجامعات الخاصة بدون أي تنظيم جاد. ونتيجة لذلك، انخفض مستوى التعليم العام ومعه مكانة المدارس والجامعات العامة.

2 المادة 5 من قانون ضريبة الدخل.

لقد مرّ الزمن على بعض الحوافز الضريبية التي تم سنّها في أواخر الخمسينيات والتي لم تعد تتناسب مع البيئة المتغيّرة

والمثال الآخر على الآثار العكسية للحوافز الضريبية هو الحافز الضريبي الممنوح لشركات النقل البحري والجوي، حيث أدى ذلك إلى خلق حالة احتكارية ومنافسة غير قانونية لصالح شركة طيران الشرق الأوسط مع زيادة دائمة وغير مبررة في أسعار السفر والنقل. فالإعفاء الضريبي الدائم الذي مُنح للشركة الوطنية بموجب قانون ضريبة الدخل الصادر عام 1959،[3] سمح لشركة طيران الشرق الأوسط بإساءة استخدام مركزها المهيمن وخنق المنافسة، مما أدى إلى معدلات عالية أو مبالغة في الأسعار.

3 المادة 5 من المرسوم الاشتراعي رقم 144 وتعديلاته.

وتوجد حالة أخرى من الإعفاء الضريبي غير المبرر العائد إلى عام 1983 والمطبّق على المصارف الاستثمارية والمصارف الائتمانية على المدى المتوسط والطويل (المصارف المتخصصة). فقد أعفاها المرسوم بقانون رقم 50 من ضريبة الدخل البالغة 17% (المعدّل المطبّق حالياً) خلال سبع سنوات مالية بعد تاريخ دخولها حيّز التنفيذ. وتستفيد بعد ذلك المصارف من إعفاء آخر يصل سقفه إلى 4% من رأس مال المصارف المدفوع والذي يُعتبر رسماً قابلاً للخصم. ويبقى هذا التدبير ساري المفعول على الرغم من أداء القطاع المزدهر.

يوجد إعفاء آخر يأتي بنتائج عكسية يُطبّق على نقل ملكية الأسهم في الشركات المساهمة اللبنانية. ومنذ عام 1994، سمح هذا الاعفاء للعديد من المتهربين من الضرائب بنقل أصولهم وممتلكاتهم العقارية إلى أطراف ثالثة مُحال إليها أو إلى الورثة، وذلك بدون أي مسؤولية ضريبية.

أخيراً نجد مسألة المحسوبية عبر القطاع غير الرسمي بأكمله، وتشمل أولئك الذين لم يمتثلوا أبداً لالتزاماتهم وواجباتهم الضريبية خلال العقود الماضية، إما بسبب نقص الوعي الضريبي والمواطنة المالية أو لأنهم يحتمون وراء زعمائهم السياسيين. علاوة على ذلك، يتم استخدام السرية المصرفية والثغرات وأوجه القصور في القوانين على نطاق واسع للتهرب أو تجنب دفع الضرائب. وفي بعض الحالات، لا يتمّ الإفصاح عن الضرائب بسبب الإذعان الضمني من جانب السلطات التي تسمح باستغلال الثغرات على أنواعها.

الحاجة إلى سياسات مطّلعة جديدة

على ضوء هذه الحالات حيث يُساء استخدام الإعفاءات، لا بدّ من تنفيذ سياسات جديدة فعالة تسترشد ببيانات ودراسات جديدة حول سلوك المكلّفين تجاه الحوافز الضريبية. ولكي تكون هذه الحوافز فعّالة، يجب أن تقترن بعوامل أخرى، مثل الاستقرار التشريعي والسياسي، وجودة البنية التحتية، والموارد البشرية، والنظام القضائي العادل والموثوق، على سبيل المثال لا الحصر. كذلك، وبدلاً من منح حافز ضريبي يمتد على 5-10 سنوات، يجب بذل الجهود لتقييم هذه الحوافز بشكل منتظم لمعرفة ما إذا كانت تحقق أهدافها المرجوة.

لا شك في أن هدف الحكومة الرئيسي على المدى المتوسط هو التصدّي للعجز في ميزان المدفوعات وفي الميزان التجاري من خلال تشجيع الاستثمار الخاص والصادرات. وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الوزراء استخدام مجموعة من الحوافز الجديدة المتاحة لكل من العملاء الاقتصاديين المحليين والمستثمرين الأجانب لجذب رأس المال الأجنبي. وستساعد هذه الحوافز أيضاً في تنفيذ المشاريع التي ستعمل على تعزيز وتحديث البنية التحتية في البلاد بغية ضمان التنمية العادلة والمستدامة في المناطق والأراضي الوطنية. ومن شأن هذه الحوافز أيضاً أن تحسّن القطاعين الزراعي والصناعي من أجل خلق فرص العمل، وجلب النقد الأجنبي، وتحفيز النمو وأخيراً زيادة إيرادات الموازنة.

على الحكومة أن تتبنى سياسات استثمارية جديدة، مثل الأحكام الضريبية، لتشجيع الاستثمارات والمنافع

من بين الإجراءات المشار إليها، يجب على الحكومة أن تتبنى سياسات استثمارية جديدة، مثل الأحكام الضريبية، لتشجيع الاستثمارات والمنافع. وستختلف هذه الإعفاءات والمنافع باختلاف طبيعة ومقدار الاستثمار المخطط له. والهدف من هذا الإجراء هو طمأنة المستثمر من خلال التزامات طويلة الأجل، بما فيها تثبيت الأعباء الضريبية لفترة محددة.

وتشكّل المناطق الحرة (أي المناطق أو الموانئ المعينة حيث لا تنطبق ضرائب أو قيود معينة على الأعمال أو على التجارة) أيضاً بدورها وسيلة أخرى لتحقيق

الأهداف المذكورة أعلاه لأنها تضمن، من ناحية، إمكانية تأمين الوظائف وتخطيط الأراضي لغرض تحقيق التنمية المستدامة، ومن ناحية أخرى، تسمح للمستثمر بتخفيض الضرائب المفروضة عليه والتخفيف من التعقيدات المصحوبة بالقيود التشريعية والبيروقراطية.

أخيراً، ومن بين الشواغل المتعلقة بمراجعة الحوافز الضريبية، لا بدّ من قيام الدولة بالمساعدة في تحفيز مجالات جديدة مثل بيئة الأعمال والابتكار. وتورد خطة التعافي المالي الخاصة بالحكومة من جهة، وتقرير ماكينزي لعام 2018 من جهة أخرى، قائمة بالمجالات والقطاعات المستهدفة لتحقيق هذه الغاية.

تحصيلٌ أفضل للضرائب

إنّ أي مساعدة خارجية تشترط قيام الحكومة بوضع هدفين قصيري المدى نصب عينها، أولهما هو استهداف ضرائب سهلة التحصيل وضرائب انتقائية تدرّ نسبة عالية من العائدات. أما الهدف الثاني فهو التركيز على التدابير التي من شأنها توسيع الوعاء الضريبي وتحسين معدل الامتثال وتحصيل الضرائب. ويمكن القيام بذلك من خلال التركيز على المجالات حيث الامتثال الضريبي هو دون المعايير المرجعية. وينبغي أن تتبع ذلك إصلاحات أعمق تشمل تحديث المؤسسات المالية والدفع نحو إصلاحات مالية من خلال استراتيجيات متوسطة الأجل خاصة بالإيرادات والنفقات.

نظراً لحالة الركود والتضخم الحالية - وقريباً جداً الركود التضخمي – من شأن زيادة الشرائح الضريبية ونسب المعدلات الضريبية على بعض الضرائب المجدولة أن تؤدي إلى نتيجة غير مرغوب فيها كتلك التي سببها تمويل سلسلة الرواتب والأجور منذ ثلاث سنوات

وعلى الرغم من أنّ أسهل طريقة لزيادة الإيرادات تتمثل في استهداف ضرائب يسهل تحصيلها مثل ضريبة القيمة المضافة، والرسوم الجمركية على الحدود، والضرائب الانتقائية مرتفعة العائدات، فإن هذه الضرائب تنازلية وبعيدة جدًا عن الهدف المنشود المتمثل في الإنصاف والمساواة. ونظراً لحالة الركود والتضخم الحالية - وقريباً جداً الركود التضخمي - من شأن زيادة الشرائح الضريبية ونسب المعدلات الضريبية على بعض الضرائب المجدولة أن تؤدي إلى نتيجة غير مرغوب فيها كتلك التي سببها تمويل سلسلة الرواتب والأجور منذ ثلاث سنوات.

ويقتضي حشد الإيرادات بشكل أكثر كفاءة وجود توافق آراء واسع حول العديد من التدابير وحول الخطوات التي ينبغي اتخاذها. وتتمثل أهم وأبرز هذه الإجراءات في مكافحة التهرّب الضريبي والاحتيال فضلاً عن دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، كلما أمكن ذلك. كما أنّ الحاجة ملحّة لتحسين إدارة المالية العامة التي تمرّ بالضرورة بترشيد الإنفاق العام.

كيف السبيل لتحديث النظام الضريبي في لبنان؟

قد تضطر الحكومة إلى البدء في إنشاء نظام حديث لفرض الضرائب، وإقرار سياسة ضريبية فعّالة، واتّباع عدد من المبادئ التوجيهية. وهذه ليست بالمهمة السهلة، لاسيما أن الهياكل الاقتصادية لم تتغيّر بشكل كافٍ، ولا يزال الفساد مستشرياً وتفاقمت حالات عدم المساواة، فضلاً عن التفاوت في النمو الذي لم يُفضِ يوماً إلى التنمية المستدامة. ولعلّ الخطوة الأولى لسلك المسار الصحيح هي التركيز على الإدماج الحكيم والتدريجي للقطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي من خلال تزويد من هم في وضع غير مستقر بأداة قانونية واضحة ومبسطة وبالتغطية الاجتماعية اللازمة.

مكافحة التهرّب الضريبي

أولاً، يجب التمييز بين الذين لا يدفعون الضرائب. في الواقع، من أجل مكافحة التهرب الضريبي، من الضروري التمييز بين أولئك الذين يتهرّبون من دفع الضرائب من جهة، حيث يجب مراقبتهم ومعاقبتهم على النحو الواجب، وأولئك الذين يتكبّدون خسائر حقيقية ويعانون من أجل البقاء في سوق تنافسي بمزايا غير متكافئة، من جهة أخرى.

لعلّ الخطوة الأولى لسلك المسار الصحيح هي التركيز على الإدماج الحكيم والتدريجي للقطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي من خلال تزويد من هم في وضع غير مستقر بأداة قانونية واضحة ومبسطة وبالتغطية الاجتماعية اللازمة

كما ستعتمد مكافحة الاحتيال والتهرب الضريبي بشكل أساسي على ما إذا كان للدولة سلطة على النشاط الاقتصادي الناتج عن الوعاء الضريبي. علاوة على ذلك، لا بدّ من اتخاذ تدابير تكميلية مهمة أخرى، بينها معالجة العديد من الثغرات في النظام الضريبي الحالي مثل الضرائب المجدولة والسرية المصرفية، وتحسين الإجراءات للتقدم بطلب الحصول على رقم ضريبي لجميع السكان (سواء كانوا لبنانيين أم لا)، وتمرير ضريبة الدخل العامة بمعدلات تصاعدية مُقاسة.

ضريبة عامة على الدخل

إن الضرائب المُجدولة الحالية التي اعتُمدت في عام 1959 تستثني الإيرادات والأصول الهامة من الوعاء الضريبي، مما يجعل من اعتماد ضريبة عامة على الدخل على مجمل الإيرادات أولوية عالية لمكافحة التهرب الضريبي. وتُعتبر الضريبة العامة على الدخل تصاعدية حسب شرائح الدخل بمقاييس إيرادات مختلفة وتشمل جميع أنواع الإيرادات والأرباح التي لا تخضع لضريبة أخرى. لكن لا بدّ من أن تصحب هذه التدابير عملية تنفيذ الإجراءات التقنية والتكنولوجية المناسبة للتأكد من أنها مسدّدة ولملاحقة من يخالف القانون. وباستخدام هذا المنظور،

يمكن للسلطات المختصة بناء أنظمة أفضل لمعالجة التهرب الضريبي بواسطة الحلول الرقمية، وبخاصةٍ للكشف عن السلوك الاحتيالي للمستوردين على الحدود. أخيراً، توفر الأدوات الرقمية، من خلال التنقيب عن البيانات، امكانية تتبع الثروة والعائدات من التهرب الضريبي بشكل أكثر فعالية قبل إخفائها.

ضريبة القيمة المضافة والضرائب المخصصة والأصول الأجنبية

يجب أن تؤخذ الإصلاحات الضريبية الأخرى في الاعتبار، مثل ضريبة القيمة المضافة. في الواقع، يجب توسيع نطاقها فتشمل جميع الأنشطة الاقتصادية، كما يجب إعادة تنظيم سقوفها ومعدلاتها لضمان حيادها وإنصافها، وبخاصةٍ للمنتجات الضرورية جداً التي يجب أن تظل معفاة بنسبة 0%.

أحد الإصلاحات الأخرى هو اعتماد الضرائب المخصصة التي تُطلع دافعي الضرائب على كيفية توجيه الضرائب. وهذا بدوره سيزيد من وعيهم بشأن كفاءة الخدمة المقدمة وقد يساعد في تحسينها. في هذا السياق، يمكن للسلطات العامة فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية على الأنشطة المضرّة بالصحة العامة والضارة بالبيئة، مثل مقالع الإسمنت والمصانع.

بالإضافة إلى ذلك، يخضع للضريبة في لبنان الدخل الذي يحصل عليه المقيمون اللبنانيون من الأصول المنقولة في الخارج (مثل الفائدة والأرباح على الأسهم والمتأخرات وسندات الخزينة). ومع ذلك، وعلى مدى سنوات، لم يتم تضمينها في معظم التصاريح الضريبية الخاصة بدافعي الضرائب، بسبب الافتقار إلى المعرفة المالية أو السرية المصرفية، أو بسبب غياب آلية دولية عابرة للحدود من أجل تبادل المعلومات المالية والضريبية. وتخضع تلك الإيرادات للضريبة على دخل رأس المال المنقول بالمعدل الطبيعي البالغ 10% ويجب الإعلان عنها سنوياً.

يمكن للسلطات العامة فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية على الأنشطة المضرّة بالصحة العامة والضارة بالبيئة، مثل مقالع الإسمنت والمصانع

ينبغي التفكير في تسوية هذه الضرائب. فوفقاً للأحكام القانونية السارية، تنتهي فترة الاسترداد الضريبي في غضون سبع سنوات إجمالية. ويمكن تحقيق هذه التسوية بطريقة مماثلة لتلك المطبقة في العديد من البلدان المتقدمة مثل فرنسا أو إيطاليا من خلال نسبة مئوية ثابتة (3-5%) من إجمالي رأس المال المحتفظ به في الخارج. وستعتبر العائدات ضرائب مخصصة وتخصص للصندوق السيادي أو لصندوق محتمل مخصص للتعافي. هذا من شأنه أن يعيد بلا شك بعض ما يعتبر أموالاً مسروقة، ويمكن أن يخفف من تأثير اقتطاع الودائع ويعوّض خسائر المودعين المحليين.

يجب أن تكون إدارة الضرائب قادرة على الاعتماد أيضاً على تنظيمات أو قواعد تطبيقية بسيطة، وعلى نماذج ضريبية مبسّطة، فضلاً عن إجراءات عادلة ومتوازنة.

بالإضافة إلى ذلك، تُعد الهياكل الفعالة لحل النزاعات ضرورية لأن التنظيمات الضريبية المبسّطة قادرة على الحدّ من المنازعات الضريبية. كما يمكن أن تساهم الخطوات الآيلة الى تعزيز إدارة الضرائب وتحسين الامتثال في صفوف دافعي الضرائب في توسيع نطاق تحصيل الضرائب بطريقة منصفة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيكون من الأهمية بمكان التأكد من أن الإدارة لم تعد قحكماً وطرفاً في الوقت نفسه. بعبارة أخرى، لا ينبغي أن تكون هي التي تضع النصوص وتطبّقها وتراقب تنفيذها في آن كما الحال اليوم.

الوعي المدني والنظام الضريبي العادل

إن الوعي المدني ضروري، وكذلك الامتثال من جانب دافعي الضرائب، حيث من شأن ذلك أن يجعل الناس يُدركون بأنهم يعاملون على قدم المساواة، وأن أولئك الذين لا يمتثلون سيواجهون عواقب وخيمة. وهكذا، ومن خلال فرض ضرائب أوسع، تستطيع الحكومة جمع إيرادات إضافية بطريقة عادلة لتمويل النمو الشامل والبرامج الاجتماعية والبنية التحتية. ويجب أن يتم ذلك بالتوازي مع محاولة مواءمة الضرائب من خلال إعادة تجميع الأحكام المالية المتباينة ضمن قانون عام للضرائب يشمل جميع القوانين الضريبية الموزعة حالياً على تشريعات مختلفة.

لا شك أنّ خلق الشعور بالإنصاف سيشجع جميع المواطنين على المساهمة إرادياً في تمويل نفقات الدولة وأنشطتها

أصبح بناء الثقة والتعاون مع دافعي الضرائب اليوم من أولويات النهج المعتمد لتحسين الامتثال. ولا شك أنّ خلق الشعور بالإنصاف سيشجع جميع المواطنين على المساهمة إرادياً في تمويل نفقات الدولة وأنشطتها. وإذا شعر المواطنون أن النظام عادل نسبياً، سيمتثلون ويزداد تحصيل الضرائب بشكل كبير. غير أنه لا بدّ من تقييم الانصاف في إطار النظام الضريبي بأكمله من غير حصره بضريبة الدخل وليس على أساس كل حالة على حدة. وبالتالي، تكمن الأولوية الرئيسية في بناء وعاء ضريبي أوسع وأكثر إنصافاً وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق الحكومي (وخاصة تكريس مكاسب الإيرادات غير المتوقعة) نحو البنية التحتية والأولويات الاجتماعية، لا سيما لتمويل الخدمات الأساسية المشتركة، مثل التعليم والرعاية الصحية والسلامة العامة ومعاشات التقاعد. وكلها مهمة وتتعرض للخطر بسبب الانهيار المالي الحالي.

من أجل تحقيق النجاح، يجب أن تستند السياسات الضريبية الجديدة إلى نتائج دراسة أثر أولية ونظام إحصائي ذا بيانات موثوقة، وإلى دراسات بشأن ردود فعل دافعي الضرائب

البيانات الجديدة المطلوبة

من أجل تحقيق النجاح، يجب أن تستند السياسات الضريبية الجديدة إلى نتائج دراسة أثر أولية ونظام إحصائي ذا بيانات موثوقة، وإلى دراسات بشأن ردود فعل دافعي الضرائب. وستكون البيانات المجمّعة ضرورية لجميع التحليلات الهادفة إلى قياس تأثير هذه الضرائب على الدخل والتضخم والاستهلاك والإيرادات الضريبية. فهي تشكل أداة أساسية لإعداد السياسات. وتظلّ قدرة الدولة على حشد الموارد لدعم النمو وتنويع الاقتصاد أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ولا ينبغي إغفال ذلك. يعتمد نجاح أي خطة تعافي مالي على التوازن الجيد بين هاتين الثابتتين وكذلك بين المصالح المتنافسة. التحدي ضخم ولم يعد بإمكان الحكومة اللبنانية تأجيل اتخاذ القرار الصحيح والعادل لإصلاح نظامها الضريبي.

LCPS

حول ملخص السياسة العامة
ملخص السياسة العامة هو منشورة قصيرة تصدر بشكل منتظم عن المركز اللبناني للدراسات تحلل مواضيع سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية وتقدم توصيات في السياسات العامة لشريحة واسعة من صناع القرار والجمهور بوجه عام.

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسس المركز اللبناني للدراسات في عام 1989. هو مركز للأبحاث مقره في بيروت، إدارته مستقلة ومحايدة سياسياً، مهمته إنتاج ومناصرة السياسات التي تسعى إلى تحسين الحكم الرشيد في مجالات مثل اللامركزية، والتنمية الاقتصادية، والمالية العامة والنفط والغاز.

للإتصال بنا
المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 215-55، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: 799301 1 961 +
ف: 799302 1 961 +
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org